مجلة مركز بحوث ودراسات

المدينة المنورة

العدد الثلاثون / رجب - رمضان ١٤٣٠هـ , يوليو - سبتمبر ٢٠٠٩م

٣٠

- الصفة تاريخها - أصحابها (دراسة تاريخية توثيقية)
- من النباتات الطبية في المدينة المنورة
- الصاع المديني بين المقاييس القديمة والحديثة
- القسم المفقود من التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة للسخاوي

تحقيق كتاب وفاء الوفا بين منتقد ومدافع
-أولاً-
مرئيات وملحوظات حول تحقيق
كتاب السمهودي وفاء الوفا
للأستاذ محمد نظام الدين الفتيح

الأستاذ الدكتور سليمان الرحيلي
أستاذ التاريخ والحضارة وعميد كلية الآداب
بجامعة طيبة بالمدينة المنورة

يعدّ كتاب الإمام السمهودي المتوفى عام ٩١١هـ (**وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى**) أوسع المصادر عن المدينة وأشملها تاريخاً ومعالم أثرية، وقد حققه الأستاذ محيي الدين عبد الحميد في أربعة أجزاء، ونشرته دار إحياء التراث ببيروت عام ١٣٧٤هـ، ثم أعيد طبعه عدّة مرات، ثم حققه الدكتور قاسم السامرائي في خمسة مجلدات، ونشرته مؤسسة الفرقان بجدة عام ١٤٢٢هـ.

وكم كان يتمنى العلماء والباحثون أن يصدر هذا الكتاب الموسوعة محققاً تحقيقاً علمياً يشفي غليل كل محب لهذه المدينة الطاهرة، ويضع حدّاً لتعدد نسخ الكتاب المخطوطة وتفرقها التي تزيد عن عشر نسخ، والقصور في تحقيقه مِنْ قَبلُ أكثر من مرة، وعندما صدر هذا الكتاب العام الماضي عن دار الزمان بالمدينة في أربعة مجلدات بتحقيق الأستاذ محمد نظام الدين الفتيح عَوَّلْتُ على تحقيقه كثيراً، وقلت: لعله يشفي

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

الغليل ويسدّ الحاجة الملحّة إلى تحقيق هذا الكتاب الموسوعة. لكنني لما قرأته وجدت أن هذا الشعور وتلك الحاجة الملحّة والتي لمستها بنفسي أثناء اعتمادي عليه كثيراً في أبحاثي عن المدينة من خلال نسخه المحققة من قبل، وجدتهما بعد التحقيق الأحدث ـ ولا أقول الأخير ـ من قبل الأستاذ الفتيح لم يتغيرا، على الرغم من الجهد الذي بذله وحاوله، ومن ثم خرجت بالملحوظات والمرئيات التالية على عمله في هذا الكتاب سواء في تحقيق النص أوتخريج الأحاديث، وما أوردته وذكرته، هو أولاً من باب الأمل في أن يخرج هذا العمل كفءاً يليق بمكانة هذا المصدر ومكانة موضوعه وهو طيبة الطيبة، وأن يكون مسدداً وفق أميز درجات مناهج التحقيق والدراسة. وثانياً: فإن هذه المرئيات والملحوظات ليست من باب الحصر والإحصاء حول عمل الأستاذ المحقق للكتاب، وإنما من باب الإشارة والتمثيل، أما الحصر والاستقصاء لها علمياً ومنهجياً فهذا يطول جداً، وليس هذا مكانه وأوانه. وفيما يلي ملاحظاتي ومرئياتي:

أولاً : لم يشر المحقق ـ وفقه الله ـ إلى جهود غيره في تحقيق الكتاب ونشره منذ قرابة ستين عاماً وحتى وقت قريب على نحو ما أشير إليه في بداية هذا المقال، ومن ثوابت منهج البحث العلمي أن يذكر الباحث أو المحقق جهود من سبقه في ميدان بحثه أو تحقيقه، ويوضح الموقف منها، والفرق بينها وبين عمله، ويبرر للقارئ لماذا بحث هذا الموضوع، أو حقق هذا الكتاب مجدداً، حتى يعذره ويتقبل عمله، ولا يتهمه بالتكرار ومجرد النشر الحديث، وهو ما لم يفعله المحقق الجديد لكتاب السمهودي، بل لم ينص على أحد ممن سبقه في تحقيق الكتاب، واكتفى بإشارة عامة ومبهمة في ص١١. على الرغم من شهرة أولئك العلمية وخبرتهم في منهج

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

التحقيق. كما تجاهل ذكر نسخهم في مراجع تحقيقه في آخر الكتاب، ولم يعهد العلماء والباحثون هذه الجفوة في تقدير جهود بعضهم بعضاً حتى ولو اختلفوا.

ثانياً: كان على المحقق ـ وفقه الله ـ أن يذكر بوضوح أنه لم يعثر على نسخة المؤلف لتكون هي الأصل كما هو معتمد في منهج التحقيق، وأن يعتمد النسخة الأقرب لها والمقابلة عليها، وهي نسخة راغب باشا المحفوظة بالسليمانية نُسختَ عام ٩٥٣هـ، وهي نسخة كاملة عدا سقط صفحتين منها، وإذا عرفنا كبر حجم الكتاب فإن سقط صفحتين منها لا يعيبها، وهي مقابلة على نسخة المؤلف (أي الأصل) وهي الأقرب من وفاته عام ٩١١هـ. أما النسخ الأخرى فهي متأخرة، وبعضها يعود نسخه إلى عام ١٣٠٥هـ. ولم يوضح المحقق موقفه من كل نسخة، ومستوى توظيفها في تحقيق الكتاب. لكنه قال كلاماً خطيراً عند المحققين في وصف عمله من الكتاب وهو قوله: " أثبت النص الذي اعتقدته هو الصحيح بعد قراءة نسخه المخطوطة "، وهذا في منهج المحققين يسمى التلفيق بين نسخ الكتاب المخطوطة، وهو منهج مرجوح، بل ردّه بعض المحققين. إذ إن من لوازم هذا المنهج أن يقوم المحقق بإثبات ما يعتقد هو أنه الصحيح من مفردات النص، وليس الالتزام بما ورد في الأصل ومقابلته بمفردات النسخ الأخرى للمخطوط، وذِكْر أوجه الاختلاف، وبيان الصحيح وإثباته في الهوامش، وأحياناً في المتن، والنصّ عليه في الهامش.

ثم إن هذا المنهج – أي: تلفيق النص من نسخ المخطوط - يوقع المحقق، ومن ثمّ النص، في أخطاء النُّساخ واجتهاداتهم وتوهيماتهم في قراءة مفردات نص الأصل، فيصبح الخطأ في إخراج النص مركباً؛ لوقوع عدة

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

اجتهادات فيه على الأقل، إن لم تكن قراءة خاطئة لبعض مفرداته من قبل المحقق نفسه، والنساخ له من قبل. والجميع فيه بعد منهجي معتبر عند المحققين عن نص المؤلف (أي الأصل)، إذ ليست الغاية من التحقيق تحسين أسلوب المؤلف وتصحيح أخطائه أو أخطاء عصره، وإنما الغاية إظهار الكتاب كما كتبه مؤلفه ثم خدمة نصه[١].

ومن هنا لم يحدد المحقق عندما وصف نسخ الكتاب المخطوطة النسخة التي اعتمد عليها أصلاً وقابل النسخ الأخرى عليها، وهذا مطلب في منهج التحقيق. أما التلفيق بين النسخ في مفهوم المحققين فهو منهج مرجوح عند القلة، ومردود عند الكثرة منهم، ومنهم بروجستر، ويقول الأستاذ الدكتور عبد الله عسيلان: (إن هذا الأمر على هذا الإطلاق غير مقبول .. بل ربما كان نوعاً من العبث بالتراث وتشويهاً لمعالم الأصول التي جاءت إلينا عن مؤلفيها..)[٢].

ثالثاً: ذكر المحقق في جـ١ ص١٤ أنه صحح بعض القراءات والتصحيفات لبعض الكلمات في الكتاب، وأن ذلك من المبررات المهمة التي جعلته يحقق الكتاب، وهذا جهد يشكر عليه على الرغم من أن بعض تلك التصحيفات والأخطاء وقع فيها السمهودي، وبعضها من تصحيفات النساخ وهو الأقرب، لكن هذا يبدو أنه قليل، إذ إن ما ذكره لا يتجاوز عشرة مواضع، وقد نسب الأستاذ محمد الفتيح بعض الأخطاء في الكتاب إلى المؤلف نفسه، يقول في جـ١ ص١١: (وقد يرجع أكثر ذلك إلى

(١) انظر: د. أحمد محمد الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص، دار المنارة، ١٩٨٨م، ص٤٩.

(٢) انظر: د. عبد الله عسيلان، تحقيق المخطوطات، المدينة المنورة، ١٣١٦هـ، ص١٥٣.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

إرادة المؤلف اختصار النص المقبول، فيقع في التعمية والإبهام، ومخالفة الكتب الأصول المعتمدة، وإيراد النص على غير حقيقته، أو أنه يتسرع في نقله، فينقله على غير وجهه، أو ينسبه لغير قائله، أو يأخذه من غيره على خطئه دون أن يتثبت من صحته، أو غير ذلك من المآخذ).

وقد سبقه الشيخ حمد الجاسر ونبّه على أضعاف وأضعاف هذه الأخطاء، فلماذا لم يشر له ويستشهد به ويذكر فضل السابق؟. ثم هل من المناسب أن ينسب كثرة الأخطاء في تاريخ المدينة وآثارها ومعالمها إلى السمهودي بالذات، وهو عالمها والعليم بها؛ حتى لا نقلل من منزلة الرجل، وهي عند القراء كبيرة وقامة سامقة في تاريخ المدينة وخدمتها!....

رابعاً: المحقق الأول أورد أبواب الكتاب كما ذكرها المؤلف في خمس صفحات، وأوردها المحقق الأخير في تسع صفحات؛ نظراً لقلة عدد الأسطر بالصفحات وتباعدها، وتكثير عدد الأوراق وزيادة حجم الكتاب، وهو أمر مدرك في كل الكتاب.

خامساً: أكثر ما ذكر المحقق بالنسبة للأحاديث الواردة في الكتاب هو توثيق وليس تخريجاً، والتخريج هو: الحكم على الحديث والموقف منه، أما التوثيق فهو: ذكر المصادر التي ورد فيها، والقارئ يحتاج الأول في كتاب السمهودي موضوع التحقيق. والتوثيق يستطيعه عامة القراء والباحثون المبتدئون، أما التخريج فهو الذي يحتاجه الباحثون والقراء غير ذوي الاختصاص، ثم إن التخريج يتعلق بعلم الجرح والتعديل، والتوثيق يتعلق بنفس منهج البحث، وكتاب السمهودي هذا فيه الكثير والكثير الذي يحتاج الى تخريج، أما التوثيق فأمره سهل.

ومن أمثلة المواطن الكثيرة في الكتاب التي وثّق المحقق ولم يخرج

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

أحاديثها، حديث ابن زبالة جـ١ ص١٩٣ لم يخرجه المحقق، وجـ١ ص٢٠٤ حديث به ابن زبالة هامش ١، ٢، ٤، و جـ١ ص٢٠٩ هامش٦، وجـ١ ص ٢٢٢ هامش٤، وجـ٢ ص٢٣٠ هامش٣، وجـ١ ص٣٢٢ هامش٥، وجـ ١ ص٣٣٨ هامش٤، وجـ١ ص٣٢٩ هامش٢، وجـ١ ص٣٧٣ هامش٣، وجـ١ ص٣٨٥ هامش٣، وحديث (لأسهلت تيدد) جـ٤ ص٩٥ وغير ذلك كثير.

وبعضها وضعها داخل مربعات مثل جـ١ص٨١، ٢٨٧، ٣٠١، ٤٠٩ وهذا من عمل المحقق، وليس موجوداً في الأصل، وحبذا لو أشار إلى ذلك أنه من عمله هو.

سادساً: بالنسبة للأمكنة التي عُني بها السمهودي عناية فائقة في زمانه وأفرد لها مجلداً في كتابه بلغت صفحاته عند محقق الكتاب الأول محيي الدين عبد الحميد ٢٣٠ صفحة، وبلغت عند صاحبنا ٤٣٠ صفحة، واكتفى المحقق بتوثيقها وورودها عند الآخرين مثل ابن شبة وياقوت، والفيروز آبادي، وأغفل الهجري وهو عمدة. وهذا المنهج معروف ومألوف ولا يحتاج إلى جهد، فهؤلاء وغيرهم هم مصادر السمهودي في هذا المجال، وهذا من بديهيات التحقيق، لكن من أساسيات التحقيق التي أهملها المحقق وتعدّ عيباً منهجياً في عمله هو أنه لم يُعَرِّف بهذه الأمكنة والمواقع الكثيرة التي ذكرها السمهودي وعُني بها كثيراً أين تقع، وهل هي في المدينة؟ أم في إحدى جهاتها الأربع؟ أم بعيداً عنها؟ وهل هي معروفة اليوم؟ أو أزيلت أو درست أو تغير اسمها؟. ثم إن أولئك العلماء البلدانيين كتبوا لأبناء عصرهم المعروف في زمانهم، فأين جهد المحقق وكتابته لقرّاء عصره. إنه القصور المنهجي والتكرار. كذلك لم يضبط المحقق كثيراً من الكلمات وأسماء الأمكنة، واكتفى بما ضبطه المؤلف، وما تركه

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

المؤلف لم يضبطه مثل كلمة الرعل جـ١ ص٤٥٤ فلم يعرف بها ولم تضبط على وجه الدقة، ومثل أطم الضحيان جـ١ ص٤٥٩، ووادي الأحيليين جـ١ ص٣٨١، ومثل ثنية المحدث جـ١ ص٢٩٢، ومثل أبي رغال جـ١ ص٣٥٧، وعرق الظبية جـ١ ص٤٠٢، وبنو محمم جـ١ ص٤٠٤. ثم إن أكثر أسماء الأمكنة في الكتاب تحتاج إلى ضبط، وإذا كان بعض الباحثين يخطئون في ضبطها فما بالك بالقراء، وهم كثر، وهم المقصودون. بل إن المحقق لم يوثق مصادر المؤلف أحياناً مثل الهجري جـ١ ص٢٩١، والروض الأنف للسهيلي جـ١ ص٣٩٨، ورزين وابن النجار جـ١ ص٤٠٧، ص٣٩٨.

كذلك عدم شرح بعض المسميات مثل البريد، والفرسخ جـ١ ص٢٩٥، والمطيطاء جـ١ ص٣٣٨، وجملاً جوناً جـ١ ص٤٠٠.

سابعاً: أوجز المحقق منهج المؤلف في نصف صفحة (جـ١ ص٣٤)، وغلب عليه نقد السمهودي في اعتماده على مصادر بالواسطة أي: النقل عمن نقلوا عنها دون الرجوع إليها مباشرة (وهذا غير مقبول من عالم كبير مثل السمهودي) كما يقول المحقق، وكان على المحقق إنصاف المؤلف فيذكر سمات منهجه الأخرى، وتبريزه في جوانب منهجية قد يكون سابقاً فيها وقتذاك. وأهمّها: النقد والوقوف الميداني والوصف المباشر، يقول الشيخ حمد الجاسر رحمه الله في إنصاف المؤلف منهجياً: (كان جامعاً ومحققاً حتى أوفى على الغاية من ذلك، دليلاً ناصعاً على حبه الدافق لهذه المدينة المقدسة، فهو لم يكتف بمصادره، بل حاول الوقوف على كل ما استطاع الوقوف عليه من الآثار داخل المدينة، وما بقربها من مساجد ودور وأمكنة، وأضاف إلى ما ورد في المصادر، وصف ما شاهده، وصفاً مبنياً على أساس قوي من محاولة تقديم صورة واضحة للموقع أو المكان من

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

مختلف النواحي، فهو يستعين في ذلك في بعض الأحوال بما يتخذه علماء الآثار والباحثون من الوسائل، فهو يسجل ما هو مكتوب، وهو يصف نوع البناء للموضع، و يحدد المسافة بينه وبين أشهر المواضع المعروفة، وهو يوضح بين ما يذكره بناءً على ما شاهده وما يورده من مصادره من خلاف، مبيناً ما يراه صواباً). هكذا يكون إنصاف العلماء لبعضهم بعضاً.

ثامناً: حديث المحقق عن مصادر السمهودي مختصر اختصاراً مخلاً، إذ جاء في صفحتين ونصف أغفل فيها بعض المصادر المهمّة التي اعتمد عليها السمهودي، مثل: البكري صاحب المعجم، والهجري، والفيروز آبادي، على الرغم من نصّ المؤلف واعتماده كثيراً عليها، كذلك لم يذكر المحقق المجالات والجوانب التي اعتمد عليها في مصادره الأخرى التي ذكرها، ومناسبتها لما نقل عنها عند المؤلف.

تاسعاً: وثق المحقق كثيراً من الشعر من غير مصادره الأصلية، مثل معاجم الأمكنة، وهذا غير مقبول في منهج التحقيق، فهو يوثق من دواوين الشعراء، لا سيما أن أكثر هذه الدواوين محقق ومتوفر، وهذا مطلب منهجي لا جدال فيه، ولا يعني عدم الثقة في المعاجم المكانية من عدمه.

عاشراً: وهكذا فإن هذا الكتاب يُحَقَّقُ ويُقَدَّم لقراء هذا العصر وليس عصر المؤلف قبل ستة قرون، ثم إن هذا أحد أهداف التحقيق وخدمة النص. من حيث التعريف بالمكان الوارد في النص وواقعه اليوم، ولا سيما أن هذه المواقع تقع في المدينة، أو في منطقتها، أو قريباً منها، و في نفوس الباحثين والقراء الشيء الكثير فهي تتعلق بالسُنَّة، والغزوات النبوية والسرايا والأحداث التاريخية، وأخبار الصحابة، والتابعين، والأعلام،

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

والمعالم، وغير ذلك كثير.

إن جهل المحقق بها لا يُعفيه من مقتضى منهج التحقيق في هذا الباب ومتطلباته، حتى تأتي هذه الأمكنة في ٤٣٠ صفحة دون أي جهد للمحقق فيها، ولا يختلف موقفه منها عمن سبقه في تحقيق الكتاب، وكان من الأولى والمهم أن يكون تحقيق هذا الجزء من الكتاب من الفرق والتميز بينه وبين المحققين السابقين لكنه لم يفعل، وما قام به من ذكر هذه الأماكن في بعض مراجعها الأصلية هو عمل عادي جداً لم يأت فيه بجديد بالنسبة للباحث والقارئ الحديث للكتاب، فالسمهودي نفسه نص على مصادره وذكر كثيراً منها.

حادي عشر: الكتاب فيه كثير من المذاهب والقضايا والمواقف تحتاج إلى تعليق وتحرير وأحياناً حكم من حيث القبول أو الرد؛ لتبصير القراء ولا سيما القارئ العادي، وربما كانت مقبولة أو شائعة في زمن المؤلف، لكن إيرادها الآن يحتاج إلى تعليق، ونحو ذلك كثير.

وبعض أسماء الأماكن ما زالت خاطئة عند المحقق مثل آنفة جـ٤ ص٧ بالفاء المفردة وليس بالقاف المعجمة، ووردت عند السمهودي مصحفة ولم يصححها المحقق، ومثلها أضامر جـ٤ ص ٢٦ بالضاد المعجمة وصحتها بالصاد المهملة، وقد أثبتها على هذا الرسم الصحيح كل من الهجري وياقوت، وما زالت معروفة بهذه الأسماء حتى اليوم.

هذه بعض الملحوظات والمرئيات أرجو مخلصاً أن يتسع لها صدر الأستاذ محمد نظام الدين الفتيح كما اتسعت لها صفحات جهده في تحقيق كتاب وفاء الوفا للسمهودي، وأن تُثريه مع غيرها عند إعادة طباعته.

وأخيراً إذا كان الشيء بالشيء يذكر فإنه آن الأوان في ضوء كثرة

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

التأليف والتحقيق للمؤلفات حول مكة المكرمة والمدينة المنورة لما لهما من مكانة في نفوس المسلمين، ولما تلاقيه من رواج علمي وثقافي وحتى تجاري، فإنه آن الأوان ألا يُسمح بنشر المؤلفات والكتب المحققة في بلادنا على الأقل حول مكة والمدينة إلا بعد تحكيمها تحكيماً علمياً من جهات علمية معتبرة؛ نظراً لارتباط تلك المؤلفات وتعلقها بكثير من الأحكام والنوازل، والسنن التقريرية والفعلية النبوية، وأخبار الصحابة والتابعين، والدروس والعبر من تلك الأحداث التاريخية وفقهها الحضاري.

والله من وراء القصد.

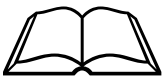

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة